ورفع احد الجزئين هو احد نقيضي الجزئين لا على التعيين فيكون اي رفع احد الجزئين لا زما
مساويا للنقيض المركبة وهو المفهوم المردد
بين نقيضي الجزئين لان احد النقيضين
مفهوم مردد ذاتيهما ويقال اما هذا النقيض
واما ذاك وبالحقيقة وهو منفصلة مانعة
الخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها
لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لانه
متى صدق الاصل صدق جزاه ومتى صدق
الجزان كذب نقيضاهما فيكذب المنفصلة
المانعة الخلو لكذب جزئيها ومتى كذب الاصل
صدقت المنفصلة لانه متى كذب الاصل
فلا بد ان يكذب احد جزئيه فيصدق
نقيضه فتصدق المنفصلة لصدق
احد جزئيها وذلك اي اخذ نقيض المركبة
جلي بعد الاحاطة بحقائق المركبات
ونقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية
اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين
اولهما موافقة للاصل في الكيف واخريهما
مخالفة

مخالفة لها في الكيف وتحققت ان نقيض
المطلقة العامة الموافقة الموافقة الدائمة
المخالفة الموافقة علمت ان نقيض
الوجودية اللادائمة اما الدائم المخالف
او الدائم الموافق فاذا قلنا كل انسان ضاحك
لا دائما يكون نقيضه انه ليس كذلك
بل اما ليس بعض الانسان ضاحك دائما
او بعض الانسان ضاحك دائما فقولنا
وهو رفع المجموع نقيضه الصريح وقولنا
بل اما واما المنفصلة المساوية للنقيض
وعلى هذا القياس في ساير المركبات **قوله**
وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها الخ
اقول ما مر كان حكم المركبات الكلية
واما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقيضها
ما ذكر من المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين
لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم
المردد فان من الجائز ان يكون المحمول ثابتا
دائما لبعض افراد الموضوع ومسلوبا دائما
عن الافراد الباقية فتكذب الجزئية اللادائمة

وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها
ما ذكرناه لانه تكذب بعض الجسم حيوان
لا دائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيه
بل الحق في نقيضها ان يردد بين نقيضي
الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد
واخذ لا يخلو عن نقيضهما فيقال
كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان
دائما